محمد عبدالله محمد
mohd.abdulla@alwasatnews.com

الشراكة السياسية ضرورة

□ في الأسبوع الماضي، تحدّثت عن مشكلتين بنيوتين في إحدى أهم مفاصل العملية السياسية العراقية. الأولى حول القاسم الانتخابي والمشكلات الناتجة عنه خلال الانتخابات، سواء بالنسبة إلى ترحيل أصوات الخاسرين إلى أقوى الرابحين، أو للأوزان الحقيقية للمنتخَبين. والثانية حول غياب قانون للأحزاب وما أفضى إليه من ضياع في الذمم المالية والسياسية. اليوم أتحدث عن المشكلة الثالثة وهي غياب مفهوم الشراكة السياسية.

فيما خصّ هذا الموضوع، فما أظهرته نتائج المفاوضات التي تلت الانتخابات بأن حجم هشاشة المقاربات الحزبية التي اعتمدتها التكتلات السياسية المتنافسة، فاقت كل التصورات. فالجميع كان يعتقد أن مجلساً للحكم ثم تشكيل ثلاث حكومات متتالية، واصطفاف دولي إلى جانبه كان كفيلاً بترقية العمل السياسي في البلد، إلاّ أن شيئاً من ذلك لم يحدث.

الهشاشة المذكورة، أظهرت أيضاً أن من نال أعلى الأصوات في الانتخابات تمت هزيمته على طاولة التفاوض قُبيل تشكيل الحكومة، حين أصبح طرفاً في هامش بسبب اللعب على حد القانون القاضي بجمع 163 مقعداً لتشكيل حكومة. وبالتالي أصبحت الشراكة من أجل أغراض حزبية ولماورائياتها، وليس من أجل صناعة دولة تمتلك جهازاً بيروقراطياً متماسكاً.

الأكثر من ذلك، فقد أفرزت الانتخابات تقسيماً غير عادي بالنسبة إلى التمثيل الشعبي. فمن نال في الأنبار أحد عشر مقعداً لم يحظَ بأي مقعد في المُثنّى. ومن نال في النجف الأشرف سبعة مقاعد، لم ينل بأيّ منها في نينوى وهكذا دواليك، وبالتالي فإن جزءاً كبيراً من التمثيل كان حدّياً لدرجة الإلغاء، وهو ما يعني ضرورة الشراكة ما بين قوائم فقيرة في محافظات مُحدّدة ووفيرة في أخرى والعكس.

فقاطن الأنبار يريد أن يرى صورته في الحكومة حاله في ذلك حال قاطني النجف. ومن يسكن كركوك يريد أن يسمع صوته كأصوات عراقيي ديالى، وعليه فإن تحالف المالكي والحكيم دون علاوي سيُغيّب الصوت السياسي للسنّة، وإن تحالف علاوي مع الأكراد ضاع الصوت الشيعي بمعناه السياسي وليس اللحمي كذلك، وهو ما يعني ضرورة النظر إلى قواعد اللعبة كما يجب، وبدون أي مزاح.

العراق اليوم هو أشبه ما يكون بدول أوروبا ما قبل التنبّه القومي، أو إبّان الحروب الدينية. حينها لم يَعد هناك من خلاص لمشكلة الهوية العملاقة إلا بتمثيل الجميع، وجعلهم يستشعرون أنهم جميعاً يُديرون البلاد والعباد. فاتصالهم بالسياسي الضامن لحقوقهم يمنحهم الشعور بضرورة الانتماء للكيان الذي حفّزهم لذلك.

بالتأكيد كانت الحلول الأوروبية متطرفة في تشييد طبائع دولها لإنهاء مشكلات أنتجت حروباً دامية. فأنشئت الكانتونات والتقسيمات الحادة كما هو الحال في سويسرا، وأقيمت الفدرلة في بلدان كبلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية. وهو ما لا ينطبق على حال العراق، المُتوحّد في الدين والأعراف، والمتصاهر في الدم بنسبة ثلث الزيجات.

في العراق لم تصطرع بين ناسه هويّات دينية متنافرة في التاريخ المُدرَك. ولم يشهد حروباً بسبب قوانين «النّبالة» والبرجوازيات، ولم يصطبغ بالطبقات الثلاث (النبلاء، الإكليروس والشعب) لكي يدخل في معركة عَلْمَنَة ومعارك مدنية طاحنة كالذي جرى في الغرب. وحتى مع وجود المرجعيات الدينية على بلاده فقد كانت ميادينها معروفة ومُجَازة اجتماعياً.

وبالتالي فإن موضوع الشراكة السياسية هو ناضج في هذا البلد بما يكفي لتحقيق نظام سياسي مستقر وناجز، بدلاً من المكابرة والتغييب القسري. القضية المهمة في الموضوع هي التنبيه على حصر الشراكة في الداخل ومن بطن السياسة وليس شيئاً آخر، باعتبارها الإطار الضامن للجميع.

أما محاولة استجدائها من دول الجوار أو من المرجعيات الدينية فهذا أمر غير محمود إن كانت هي أصلاً موجودة بين أضلاع العراقيين. فإيران قالت رأيها في أن تكون هناك حكومة توافقية متسالمة. والمرجعية الدينية نأت بنفسها عن تفصيلات الشأن السياسي المعقّد، إلا أن أطرافاً عدّة مازالت تُصرّ على حشر الجميع ضمن هاتين الزاويتين لتحقيق مكاسب سياسية محددة، ونيل غَلَبَة ضيّعتها نتائج الانتخابات الأخيرة.

في المُجمل، فإن الشراكة هي قاع ترتبط بها عناوين كثيرة في السياسة، الأمن، الاقتصاد والسِّلم الأهلي. وإذا كان الحال كذلك فإن التفريط بها هو تفريط بالبلد كلّه، وبالتالي فإن تثبيتها هو تبيت للوطنية وتكريسها داخل الأحزاب.

مجيد جاسم
majeed.jasim@alwasatnews.com

تكامل مؤتمري بيئي سعودي - بحريني

□ يتصادف مع زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الى مملكة البحرين هذا الأسبوع افتتاح المؤتمر التخصصي السادس بشأن التطور البيئي في الصناعات البترولية و البتروكيميائية في فندق الخليج و يدور العنوان الرئيسي لهذا المؤتمر حول «قيادة التقدم البيئي في ظروف تحدية». المؤتمر المذكور هو ثمرة تعاون بين جمعية المهندسين البحرينية و جمعية إدارة تقنيات البيئة السعودية والفرع السعودي لجمعية إدارة الهواء والمخلفات. لاشك أن تنظيم هذه المؤتمرات المشتركة و ذات البعد الدولي بين الجهات البحرينية والسعودية هي إحدى المجالات التي يمكن للجمعيات المهنية استغلالها لتوثيق أواصر التعاون في المجالات المدنية والتعليمية والبحثية والصناعية خاصة ان الجهات العليا في البلدين الشقيقين تدعم هذا التوجه البناء.

نجح منظمو هذا المؤتمر البيئي في استقطاب الكثير من المتحدثين الرئيسيين من مختلف بقاع العالم من أجل أن يثروا أجواء المؤتمر بأفكارهم وخبرتهم التي اكتسبوها بالتجربة والتعامل العلمي مع تحديات بيئية. فعلى سبيل المثال، هناك البروفيسور الروسي ستينجكوف من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا وهو أول من قام بعمل محاكاة ثلاثية الأبعاد للشتاء النووي وهو متخصص في نمذجة المناخ. وهناك المهندس الكيميائي هوفمان من شركة ترنيتي الاستشارية وقد استطاع هذا المهندس تطوير عامل حفاز يستخدم في وحدة التكسير في المصافي للتحكم بانبعاثات أكاسيد الكبريت. بالإضافة الى البروفيسور شيبارد من جامعة وروك البريطانية وقد نشر العشرات من الأوراق العلمية والكتب البيئية عن التنوع البيولوجي للشعب المرجانية في المحيطات ورسم خرائط الموائل في المناطق الاستوائية. وهناك البروفيسور اليوناني كالوس وهو متخصص في ديناميكية الغلاف الجوي ونمذجة التلوث الجوي وتطبيقات طاقة الرياح.

الأوراق المقدمة الى هذا المؤتمر تم تصنيفها الى عدة محاور تتناول الهموم البيئية في المجتمع الصناعي والمدني الخليجي مثل جودة الهواء الجوي، وإدارة النفايات، والتحقيق وعلاج مشاكل المياه الجوفية، والمياه العادمة، والإدارة البيئية، والموارد البحرية، والمواد المشعة الطبيعية المنشأ، ومراقبة البحر، والتغير المناخي. وقد نجح منظمو المؤتمر في استقطاب أوراق علمية من المراكز العلمية في الكثير من الدول المجاورة والصديقة بالإضافة الى دعوة طلاب الجامعات المحلية في السعودية والبحرين مجانا لمزيد من الصقل وجذبهم الى وسائل البحث الحديثة للمساهمة في تقديم حلول للتحديات البيئية في مجتمعهم.

لاشك أن إقامة هذا المؤتمر البيئي على أرض مملكة البحرين كل 3 سنوات هو فرصة للمعاهد والجامعات العلمية المتخصصة بالشأن البيئي أن تقدم إنتاجها العلمي، أما أقسام البيئة في الشركات الكبرى فتستطيع تقديم تقاريرها البيئية لإطلاع المتخصصين على جهودها في تطوير وتحديث شئونها في هذا المضمار المهم، أما المنظمات الغير حكومية فتستطيع أيضا أن تقدم همومها وتحديات مجتمعاتها الى المتخصصين فالمشاركة وفهم المشاكل هو الخطوة الأولى لتقديم الحلول.

وفي الختام، وكأحد أعضاء اللجنة التقنية في هذا المؤتمر حيث شاهدت الجهد المبذول والتنسيق من الجانبين السعودي والبحريني أتمنى مزيداً من التعاون في مجالات مفيدة للبلدين الشقيقين.

وليد نويهض
walid.noveihed@alwasatnews.com

صواريخ «سكود» ونفي دمشق

□ لماذا سارعت دمشق إلى نفي مزاعم إسرائيلية بتزويد حزب الله بصواريخ «سكود» البعيدة المدى؟

مصدر مسئول في وزارة الخارجية السورية رد على المزاعم بالتأكيد على أنها تهدف إلى المزيد «من توتير الأجواء في المنطقة وإيجاد مناخ يهيئ لعدوان إسرائيلي محتمل وذلك للتهرب من تلبية متطلبات السلام العادل والشامل».

النائب في كتلة «الوفاء للمقاومة» حسن فضل الله استنكر تبني الولايات المتحدة الأقاويل الصحافية الإسرائيلية وذكر أن «الضغوط الأميركية والتهويل الإسرائيلي لن يؤثرا في خيارات الحزب والتزامه الدفاع عن لبنان بكل الوسائل».

وكانت واشنطن حذرت من تطوير ترسانة حزب الله الصاروخية لأنها تضع «لبنان وسورية أمام مخاطر حقيقية» وتهدد «استقرار المنطقة كلها». وقام مسئول في الخارجية الأميركية بنقل رسالة إلى السفير السوري في واشنطن مشيراً إلى أن صواريخ «سكود» البعيدة المدى والدقيقة الإصابة تشكل تهديداً خطيراً «للاستقرار الإقليمي».

النفي السوري السريع للمزاعم الإسرائيلية جاء في محله، مشيراً إلى توقيته واحتمال ارتباطه بنقطتين: الأولى تهرب تل أبيب من مسئولية السلام العادل والشامل، الثانية محاولة التغطية الإعلامية استباقاً لعمل عدوان تحضر له حكومة الثنائي نتنياهو – ليبرمان.

المزاعم الإسرائيلية لابد أن تؤخذ جدياً وتدرس من كل جوانبها في فترة تبدو السياسة التي تعتمدها حكومة أقصى التطرف مفضوحة بعد أن انكشفت أوراقها على الكثير من الأصعدة. تل أبيب تعيش الآن لحظات توتر وقلق واضطراب بسبب تصادمها مع التوجهات الدولية والعربية حتى الأميركية الداعية للموادعة والمصالحة وفق ما تقتضيه تلك النصوص والفقرات والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن ومرجعية «مؤتمر مدريد». وبسبب انحشار تل أبيب في زاوية حادة أخذت تبحث عن ذرائع للتهرب وتعطي ذاك الغطاء المطلوب لتبرير خطة عدوان تقلب نظام الأولويات وتورط دول الغرب في فوضى إقليمية في إطار خريطة «الشرق الأوسط» الصغيرة.

مسارعة دمشق إلى النفي بقوة المزاعم الإسرائيلية جاء في الوقت المناسب لأن التسريبات الإعلامية عن صواريخ «سكود» السوفياتية الصنع والكلام عن تعديل موازين القوى واحتمال تهديد مفاعل «ديمونا» النووي أرسلت مجموعة إشارات عنيفة تجاوزت بوضوح حدود لبنان الجغرافية. فهذه الأقاويل لم تقتصر على تهديد بلاد الأرز بالحرب كما حصل في العام 2006 مثلاً، وإنها لمّحت إلى توسيع نطاق العدوان المحتمل من خلال الإشارة إلى مصدر الصواريخ والجهة التي تسهل تمريرها.

هذا الجديد في الموضوع يرجح أن يكون السبب الذي دفع دمشق إلى المسارعة ونفي تلك المزاعم الإسرائيلية. في السابق كانت العادة تكتفي بالإشارة إلى لبنان (المصب) وتتجاهل المنبع والممر والجهة والمصدر والممول وغيرها من عناوين. هذه المرة جاءت المزاعم الإسرائيلية أكثر وضوحاً في تحديد الجهة بالاسم وتهديد المصدر بالاسم. الكلام لم يعد عن لبنان فقط وإنما عن سورية أيضاً ما يدل على وجود متغيرات في الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية واحتمال ترسيم سيناريوات عن حرب إقليمية تتخطى حدود البلد الصغير جغرافياً.

الكلام الإسرائيلي عن أن السلاح المتطور جاء «عبر سورية» وتبني واشنطن وباريس لتلك المزاعم الصحافية والبناء عليها وتفسير مخاطرها «الإقليمية» أعطى الاتهامات إشارات غير معتادة ومخالفة لكل ما هو متوافق عليه في السابق وتحديداً منذ وقف إطلاق النار في حرب أكتوبر / تشرين الأول 1973.

الإشارة بالاسم كانت الدافع الرئيس الذي أدى إلى مسارعة دمشق إلى نفي المزاعم الإسرائيلية، لأن الكلام الصحافي الممهور بتوقيع واشنطن وباريس أظهر أن هناك توجهات دولية جديدة في التعامل مع الملف اللبناني ما يؤشر إلى احتمال نمو استراتيجية عسكرية جديدة تعدل قواعد اللعبة ومساحات الاشتباك في حال استخدم حزب الله هذه الصواريخ البعيدة المدى.

إعادة قراءة التصريحات الإسرائيلية والأميركية والفرنسية بشأن تزويد سورية حزب الله بمنظومة «سكود» تساعد على التقاط مضامين جديدة في التعامل مع زوايا الاشتباك في حال وقعت الحرب. فالتعليقات لم تحصر ردة الفعل في الدائرة اللبنانية وخطوط الدفاع في الجنوب اللبناني وإنما توسعت في تلميحاتها حين حذرت من أن الصواريخ تضع لبنان وسورية «أمام مخاطر» وتهدد «استقرار المنطقة». وبهذا المعنى اعتبرت الجهات السورية أن تلك المزاعم هي تهديدات تشير إلى أن الرد لن يقتصر على الجبهة اللبنانية كما كان الأمر في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. أو ما حصل خلال العدوان الأخير في صيف 2006.

توضيح الجهة بالاسم وعدم الاكتفاء بالإشارة إلى عنوان المتلقي فقط وتحديد المخاطر على المستوى الإقليمي، كلها مجموعة نقاط ترسل علامة على وجود استراتيجية عسكرية إسرائيلية جديدة في التعامل مع أي مواجهة محتملة في المستقبل. وهذا التطور في قواعد اللعبة وعدم تجهيل المصدر والمعبر والممر ربما يكون هو السبب الذي دفع دمشق إلى المسارعة إلى نفي المزاعم حتى لا تتحول الأقاويل الصحافية إلى وقائع غير دافعة ولكنها قد تكون كافية لاستخدامها ذريعة في لعبة الصراع وتوسيع دائرة الاشتباك ومساحة الرد الجغرافية.

مقارنة بين صديق البيئة وعدوها

أحمد العنيسي
ناشط بيئي

□ البيئة هي المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي (الإنسان والحيوان) ويجد حاجته من الماء والهواء والغذاء بمفهومها الشامل... وغالبية السكان، نتيجة قلة الوعي لا يدركون أن الإنسان هو عدو البيئة الأساسي، وبلا شك بأن الملائكة حينما اعترضوا على جعل خليفة في الأرض بحجة أنه سيفسد فيها في قوله تعالى: «وإذ قال ربك للملائكة أني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك» (البقرة: 30)، فهذا دليل واضح بأن الفساد في الأرض منذ القدم حسب ما تنص عليه الآية الكريمة ولكن كما يقول المثل «بلغ السيل الزبى». ولهذا انتفض العالم وتشكلت قمم ومؤتمرات عالمية تهتم بالبيئة والأرض وأصبح هناك توجه عالمي ومحلي كبير ومهم يسير باتجاه التفكير بالاهتمام والصداقة المخلصة مع البيئة.

حينما نركز على بيئة الأرض بشكل أساس بصفتها هي البيئة الأساسية للإنسان والذين يعيشون عليها نوعان: النوع الأول يسمى صديقا للبيئة الذي يقوم بتحويل النفايات المتراكمة عليها إلى طاقة كهربائية لتنظيفها من هذه النفايات التي تتسبب في مشاكل كثيرة وهو الشخص الذي يقوم بزراعتها بالنباتات والأشجار لإضفاء الجمال والهواء النقي للطبيعة والبيئة ويقوم بزيادة المسطحات الخضراء لامتصاص عنصر الكربون من الهواء وامتصاص الغازات السامة والجزيئات العالقة بالهواء وغيرها، كما أن صديق البيئة هو من يحرث الأرض ويصلح تربتها للزراعة، فيفيد مجتمعه في توفير الغذاء والاستخدامات الأخرى التي توفرها هذه الزراعة، فبهذا العمل النبيل يفيد مجتمعه ويحب الأرض التي تعطيه من خيراتها ويعتني بها، وبهذا تتكون بينهم علاقة صداقة، حميمة وارتباط وثيق يجسد مفهوم المواطنة الصالحة.

بالإضافة إلى كل ذلك وحتى تكون صديقاً مخلصاً للبيئة... عليك أن تحافظ على كل ما يحيط بك من الجمال والطبيعة،

وأن تتحكم في اختياراتك وقراراتك اليومية: كأين تعيش؟ ماذا تشتري؟ ماذا تأكل؟ ماذا تستخدم في إنارة منزلك؟ ماذا تفعل في الطريق؟ كيف تتسوق؟... وأخيراً كيف تفكر تجاه الحفاظ على البيئة في مدينتك؟ كل قراراتك وتصرفاتك تلك لها أثر محلي.

وفي المقابل فإن العدو نوعان أيضاً، العدو الأول والخطير على البيئة هو الإنسان كما ذكرنا سلفاً الذي يعبث بكل مقوماتها، بدفن البحار وتدمير بيئتها والاستيلاء عليها، وأيضاً يقوم بتدمير الأراضي الزراعية باقتلاع نباتاتها وأشجارها المثمرة وجرفها، مهدداً ومنتهكاً الأمن الغذائي للناس لتحويلها لأراض متصحرة ضارباً عرض الحائط كل الخيرات التي يحصد منها وسارقاً لقمة العيش من المستفيدين منها، وهذا يعتبر هتكاً لأعراض الوطن وفقاً للكلام المأثور «أرضكم هي عرضكم».

فهذا العدو الحقيقي والجشع الذي لايتحلى بالمواطنة الحقيقية ولايتصف بالهوية الصالحة وهو ليس عدواً للبيئة فقط وإنما عدو للوطن والمواطن معاً، والذي يتصف بهذه الصفات السيئة يجب إلقاؤه في غياهب الجب وأن يأخذ جزاءه ولايفلت من قبضة العدالة ويترك يعيث في الأرض فساداً.

فهذا النوع من البشر المنتهك لكل المبادئ والقيم لم يتحلَّ بالأخلاق ولم يعر أدنى اهتمام بقوانين السماء والأرض، وفعلاً، صدقت المقولة بأن «الطبيعة ضحية طمع الهوامير وسذاجة الفقراء» ونضيف عليها ونقول تواطؤ الوزارات المعنية والمسئولين.

والعدو الآخر هي المواد الدخيلة على البيئة التي تنتجها الصناعات المختلفة النفطية وغير النفطية وهي من صنع الإنسان أيضاً، ولو ركزنا على بعض منها، مثل المادة البلاستيكية: يتركب البلاستيك من الايثين أحد مشتقات النفط الذي يستخدم في صناعة البوليثين، والايثين هو غاز عضوي يتكون الجزيء الواحد من ذرتين من الكربون وأربع ذرات من الهيدروجين ويرمزله بالصيغة C_2H_4 – التي تحتوي على مادة الديوكسين الكيميائية (Dioxin) التي تسمم خلايا الجسم بشكل خطير وتنتقل إليه عندما يسخن الدهن، حيث تحرر هذه المادة منها وتختلط مع الطعام الذي نسخنه في المايكرويف، ويصنع من هذه المادة أكياس النايلون (البوليثين) التي غزتنا ونستخدمها في حمل الخضراوات والفواكه وفي حفظ الأسماك والمواد الغذائية في الثلاجات وغيرها.

ختاماً ندعو للتصدي لهذه المواد الدخيلة بعمل حملة وطنية بمشاركة الجميع، فهذه مسئوليتنا جميعاً، لنستبدل هذه المواد المصنوعة من مادة البوليثين المسببة للسرطانات بمواد مصنوعة من القماش أو الورق وسوف نقوم بالتركيز على هذه المواد الخطيرة في مقال آخر بالتحليل والتفصيل إن شاء الله.

الاستقلال والاعتماد المتبادل

سام بحور
مستشار إداري ورجل أعمال مبدع يقيم في رام الله، وله مدونة

برنارد أفيشاي
مؤلف ومستشار إداري يقيم في القدس، والمقال يُنشر بالتعاون مع «كومن غراوند»

□ يعمل الصدع الأخير بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والمتعلّق ببناء «رامات شلومو»، وهو حيّ لليهود فقط يعزز فصل القدس الشرقية عن بقية الدولة الفلسطينية المستقبلية، على تحويل الأنظار عن الفصل الأوسع والأكثر لا إنسانية، والذي يجب أن يُشجَب إذا كان هناك للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني أي أمل أو فرصة بحلّ سلمي. ونعني هنا الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم.

يتوجّب على أطراف هذا النزاع أن يدركوا، من خلال اتخاذ خطوات على الأرض الآن، أن مستقبل كل منهم مرتبط بالآخر، بالسلام أكثر من الحرب، وأن باستطاعتهم الآن إنشاء أساليب التعاون على قدم المساواة بموجب القانون الدولي، ومع شركاء دوليين، دون التنازل عن السيادة الوطنية. وهنا يبدأ التزام أميركا بـ«بناء الثقة».

نعم، لايمكن للمفاوضات أن تبدأ ما لم تُمنَح الأطراف حق تقرير المصير، ويمارس كل طرف سيادته الوطنية بعد التوصّل إلى اتفاق. إلا أن تقرير المصير لم يعنِ في يوم من الأيام أن يفعل شعب ما يحلو له، دون أي اعتبار لمصالح الآخرين الحيوية. وتُعتبر الحاجة للتعاون في هذا المضمون ملحّة بشكل خاص، فالأراضي المشتركة صغيرة جداً، وهي أقرب إلى مدينة واحدة كبيرة منها إلى دولتين مغلقتين بإحكام سحري.

تبرز الحاجة للتفاهم المتبادل عادة عند بحث الترتيبات الأمنية، كنزع السلاح والممر الآمن إلى غزة وما إلى ذلك. ولكن هذه هي البداية فقط. هناك موارد محدودة يجب اقتسامها، كالماء والمجال الكهرومغناطيسي ومخزون الغاز الطبيعي. وسوف يكون هناك سيّاح عبر ما يجب أن يبدو لهم أراضي لاتقطعها حدود. يجب كذلك أن تكون هناك اتفاقيات متبادلة حول العملة وقوانين العمّال، وسوف تكون هناك استثمارات في ما سيبدو نظاماً اقتصادياً طبيعياً في الأعمال التجارية.

لهذه الأسباب، يتوجّب على القوة المضاعفة الأميركية أن تسعى للحد من التوترات وأن تلطّف من الأحقاد الآن، قبل التوصّل إلى اتفاقية للوضع النهائي، من خلال تعزيز المعاهدات الدولية التي تنظّم في العادة العلاقات بين الدول.

تخدم هذه المعاهدات الفلسطينيين والإسرائيليين في عملية تخطيطية مشتركة لرفع سويّة الحياة الاقتصادية على الجانبين. لماذا إذاً لا يتم إنشاء أساس منصف للمستقبل في مناطق يمكن تحقيق تقدم فيها الآن؟ لماذا لاتتمتع فلسطين بامتيازات الدولة ذات السيادة الآن في مناطق لاتشكّل تهديداً أمنياً لإسرائيل، وخاصة في الأماكن التي توجد فيها أطر دولية واضحة؟

تشكّل المياه مجالاً مثالياً يُمكن البدء به، إذا أخذنا بالاعتبار أهميتها الاستراتيجية في المنطقة. ما الذي يمنع الفلسطينيين والإسرائيليين اليوم من تطبيق المعاهدات الدولية للمياه لتخصيص مواردهم المائية؟

اعترفت إسرائيل بحقوق الفلسطينيين في المياه في المناطق الفلسطينية كجزء من اتفاقية أوسلو 2 المرحلية (ملحق 3، مرفق 1، المادة 40). إلا أنها لم تطبّق ذلك الاتفاق، وهي مستمرة في حرمان الفلسطينيين من حصّتهم العادلة. يحصل الفلسطينيون على معدل 100 لتر للفرد يومياً لكافة الاستخدامات، وهو أقل بكثير من الـ 150 لتراً التي توصي بها منظمة الصحة العالمية كحد أدنى للفرد الواحد. ويستخدم الإسرائيلي ما معدله 353 لتراً من المياه يومياً، بينما يستخدم المستوطنون الإسرائيليون الذين يقيمون بشكل غير قانوني في المناطق الفلسطينية المحتلة ما يبلغ تسعة أضعاف الكمية الموفّرة للفرد الفلسطيني. إذا كان المجتمع الدولي صادقاً في احتضان دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، فلماذا يتوجّب تأجيل هذه القضية للمتفاوضين السياسيين في ما بعد؟

وينطبق الأمر نفسه على المجال الكهرومغناطيسي. قم بزيارة لشركة الهواتف النقّالة الفلسطينية «جوال»، التي تبلغ قيمتها 350 مليون دولار، والتي تواجه اليوم منافسة قانونية من جانب «الوطنية موبايل»، وهي مشروع مشترك بين صندوق الاستثمار الفلسطيني و «الوطنية تيليكوم» من الكويت وقطر. اصعد إلى سطح المبنى الرئيسي الحديث لشركة «جوّال» في رام الله وسترى منظراً مزعجاً. توجد على تلّة إلى الشمال مستوطنة إسرائيلية في المنطقة «جـ» وبها برج لشركة إسرائيلية هي «سيلكوم». وإلى الجنوب توجد مستوطنة أخرى بها برج آخر. تحصل «سيلكوم» على نحو 10.5 ميغاهيرتز من الطيف، بينما تحصل الجوال على 8.4 ميغاهيرتز. وحتى يتسنى الحصول على 3G وتغطية مستمرة، وهو ما يحتاجه أي صاحب أعمال فلسطيني مبدع، يتوجّب عليه إضافة برنامج آخر من ناقل إسرائيلي. يجب التفاوض على هذا النزاع حول الموجة الناقلة الآن، بموجب مجموعة القوانين نفسها التي أصدرها اتحاد الاتصالات اللاسلكية الدولي للأمم المتحدة، وإسرائيل عضو فيه، والذي ينسّق الاستخدام الدولي المشترك لطيف موجات الراديو بين الدول.

تقترح هذه الأمثلة وسائل أخرى للتحرّك باتجاه تفكيك شبكة الاحتلال العسكري. فكّر بأنظمة التجارة الحرّة والعلاقات البريدية وحماية البيئة. يجب أن تخضع هذه جميعها لأطر دولية مجرّبة، مثل تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي. وربما الأهم من ذلك كله، فكّر في كيفية السماح بالوصول بطريقة قانونية إلى المجالات المحتلة من المواهب الفلسطينية ورأس المال الفكري من الخارج: المستثمرين والتربويين والمهنيين المحترفين في المجالات الطبية.

إذا تم تحقيق تقدّم في مجالات مثل حرية التحرّك وسهولة الوصول، ألن يبدو تصنيف المناطق إلى (أ) و (ب) و (جـ) أمراً عفا عليه الزمن؟

إذا عملنا على بناء الثقة بين كيانين يتمتعان بالسيادة، فهل سيكون تحدّي حماس سبباً كافياً لإبقاء الحصار على غزة، وخاصة أن رجال الأعمال المبدعين من الضفة الغربية أثبتوا قدرتهم على إيصال الأمل إلى هناك؟

يكمن التحدي، باختصار، في إيجاد أساليب مشرّفة لتداخل حياة الجميع على قدم المساواة.

إذا قمنا بتأجيل الانتقال إلى هذا المستقبل المشترك، الذي هو في متناول أيدينا، فسوف نشجّع عنفاً جديداً يمزّق نسيج المجتمع الفلسطيني والإسرائيلي معاً. ومن يدري كيف سينتشر هذا العنف؟

الأفضل لنا أن نختصر الأجندة التفاوضية إلى مستوى نستطيع التعامل معه، له نهاية واضحة: دولتان مستقلتان تعتمدان على بعضهما بعضاً وتعيشان جنباً إلى جنب.

يتوجب على الولايات المتحدة بدورها أن تبني على إدانتها للاستيطان وأن تجعل من القانون الدولي نقطة مرجعية لتغيير فوري في مسرح الأحداث.